هذا المشروع إلى «اعداد الأرضية لتجسيد المرحلة الأولى» من اتفاقيات كامب ديفيد، وهي «مرحلة تطبيق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات قبل حسم المكانة النهائية» للضفة الغربية وقطاع غزة التي يستوجب حسمها في رأي إسرائيل «... صراعاً سياسياً وشعبياً ضد منظمة التحرير وضد أنصار منظمة التحرير... وبناء بنية تحتية لإجراء حوار مع أوساط فلسطينية» مستعدة للقبول بالضم والالحاق الذي ينطوي عليه مشروع الحكم الذاتي (مقابلة إذاعية مع مناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية بعد استقالته من منصبه، ر، إ، إ، العدد ٢٧٢١، ٤ ــ ١٠/١١/ ١٩٨٢، ص ٤٠ ــ ٥٠). ولذلك، عملت الحكومة الاسرائيلية على خطين متزامنين: فبينما كانت تواصل هجومها العسكري على المقاومة الفلسطينية في لبنان، سعت إلى تصفية رموز المنظمة في الداخل، مستهدفة بشكل أساسي المجالس البلدية والجامعات الوطنية، كما أنها واصلت، بالمقابل، تعزيز دور «روابط القرى».

تعزيز روابط القرى

قامت سلطات الاحتلال بتعزيز «روابط القرى»، التي أنشأتها إثر الاعلان عن «الإدارة المدنية»، آخذة في الحسبان مسألة انضمام فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى مفاوضات الحكم الذاتي المرتقبة، كما صرح شارون إثر لقائه بزعماء «الروابط» في بيت ــ ايل في ٢٥/ ٨/ ١٩٨٢ (**النهار**، ٢٦/٨/١٩٨٢). و «الروابط»، التي تجسد آخر المحاولات الاسرائيلية لخلق بديل للزعامة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي المؤهلة من وجهة النظر الاسرائيلية للانضمام إلى المفاوضات؛ ولقد أكد شارون ذلك، خلال الاجتماع المذكور، حيث «تحدث معهم، وتحدثوا معه، وعاد وكرر أمامهم ما قاله في الكنيست علانية، وكذلك للصحافة، وهو أن إسرائيل ــ وهو كمسؤول عن الموضوع كونه وزيراً للدفاع ــ معنية بإجراء حوار مع أولئك الفلسطينيين الذين يريدون التقدم نحو السلام، عبر مسار المفاوضات، وليسوا من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية» (حديث مناحيم ميلسون للاذاعة الاسرائيلية، **مصدر سبق ذكره**). ومن جهته، قام مصطفى دودين، رئيس «الروابط»، بترديد تصريحات مماثلة، نذكر منها، على سبيل المثال، تصريحه حول اشتراك «الزعامة الجديدة» في التفاوض مع إسرائيل «سواء هزمت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة كاملة أم لا» في لبنان (**المصدر نفسه**، العدد ٢٦٦١، ١٨ و ١٩/٦/١٩٨٢، ص ٩ ــ ١٠).

وكان لا بد من تقوية «الروابط» على جميع الأصعدة، لتذليل الصعوبات التي تواجهها منذ إنشائها، بعد أن نجح الاحتلال خلال عام واحد في تأسيس حوالي عشرة «روابط» في بعض الأوساط الريفية البعيدة عن الأجواء النضالية السائدة في المدن. وخلال الغزو للبنان، استكمل تنظيمها عن طريق تأسيس روابط جديدة، مثال «رابطة القرى في نابلس» التي احتفل بتأسيسها في ٢/٧/١٩٨٢ (**وفا**، ٢/٧/١٩٨٢)، وسمح لها بإصدار صحيفة خاصة بها، تحمل إسم «أم القرى» صدر العدد الأول منها في ١٦/٦/١٩٨٢ (**النهار**، ١٧/٦/١٩٨٢). وقد اتضح جلياً أن المتعاونين مع الاحتلال «لا يتمتعون بأي شعبية وسط السكان بل يعتبرون قادة من الدرجة الثالثة» (**السياسة**، ٢٧/٣/١٩٨٢). ولذلك، جنّدت كافة الوسائل لتثبيتهم بالقوة، فمن جهة، ازداد تسليحهم، الذي كان قد بدأ بناء على القرار الذي اتخذه شارون، والقاضي، بصرف الأموال «للروابط» لشراء السيارات العسكرية والسماح لها بتنظيم دوريات مسلحة داخل مناطقها وذلك إثر اغتيال رئيس «رابطة القرى في رام الله» في ١٧/١١/١٩٨١، ولقد، سلّمت خلال شهر تموز أسلحة أوتوماتيكية «لرابطة القرية» في بلدة قباطية قضاء جنين (**وفا**، ٢٩/٧/١٩٨٢)، بالإضافة إلى استمرار تدريب أعضاء «الروابط» المختلفة في معسكرات حرس الحدود؛ ومن جهة أخرى، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة ضد معارضي «الروابط»، ومن أبرز الحوادث: توقيف مخاتير منطقة بيت لحم طيلة نهار ٥/٦/١٩٨٢ لرفضهم التعامل مع «روابط القرى» ونشرهم بياناً في الصحف المقدسية يفضح مزاعم «الروابط» حول قيامها بمشاريع تطويرية (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٨٢)؛ اعتقال ثلاث شخصيات من مدينة الخليل في ١٣/٧/١٩٨٢ لرفضهم الانضمام إلى